GUARANTEES OF THE SENIOR CITIZENS' RIGHTS IN THE UNITED ARAB EMIRATES LAW AND IN INTERNATIONAL LAW

ضمانات حقوق كبار المواطنين في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة وفي القانون الدولي

سالم النعيمي

Salem Abdulla Saeed Salem Alnuaimi

Ph.D. Candidate in Syariah and Judiciar at the Faculty of Sharia and Law:
salemalnuaimi45@gmail.com

Dr. Muhamad Firdaus Bin Ab Rahman

Senior Lecturer at the Faculty of Syariah and Law (FSU):
mfirdaus.rahman@usim.edu.my

Dr. Intan Nadia Binti Ghulam Khan

Senior Lecturer at the Faculty of Syariah and Law (FSU): intan@usim.edu.my

Faculty of Syariah and Law (FSU)

(USIM) UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA

ABSTRACT

This study discusses the guarantees of senior citizens in UAE law and in international law. The problem is that the opportunities of the elderly to lead a decent life have been wasted and lost due to many economic and social causes and transformations. Therefore, the study aimed to: Explain the legal protection of the elderly in international law. Elderly people are protected under international humanitarian law. Discussing guarantees for the rights of senior citizens in the United Arab Emirates. Through the descriptive, analytical and comparative approach, the study reached the following results: The UAE has established legal guarantees by issuing Federal Law No. 9 of 2019 regarding the rights of senior citizens. The UAE constitution, in its recognition of the rights and protection of the elderly, was consistent with the provisions of international human rights law, in the following areas: equality and non-discrimination in rights, the family and its role in caring for the elderly, the right of the elderly to work, the right of the elderly to education, the right of the elderly Age to participate in public life, the right of the elderly to obtain an income sufficient to cover their basic needs, the right of the

elderly to health care, housing care for the elderly, and finally, legal protection for the elderly from abuse.

Key words: rights, the elderly, UAE law, international law.

الملخص

ناقشت هذه الدراسة ضمانات كبار المواطنين في قانون دولة الإمارات وفي القانون الدولي. وتكمن المشكلة أنَّ فرص كبار السن في عيش حياة كريمة قد تعرضت للهدر والضياع في كثير من دول العالم، نتيجة أسباب وتحولات اقتصادية واجتماعية عديدة. لذا هدفتْ الدراسة إلى: بيان الحماية القانونية للمسنين في القانون الدولي. وحماية المسنين بموجب القانون الدولي الإنساني. ومناقشة ضمانات حقوق كبار المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي المقارن، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: قامت دولة الإمارات بوضع الضمانات القانونية بإصدار قانون اتحادي رقم 9 لسنة 2019م بشأن حقوق كبار المواطنين. وقد أقرَّ دستور دولة الإمارات بحقوق كبار السن وحمايتهم بشكلٍ جاء منسجما مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، في المجالات الآتية: المساواة وعدم التمييز في الحقوق، الأسرة ودورها في رعاية كبار السن، حق كبار السن في العمل، حق كبار السن في التعليم، حق كبار السن في المشاركة في الحياة العامة، حق كبار السن في الحصول على دخل يكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية، حق كبار السن في الرعاية الصحية، الرعاية الإيوائية لكبار السن، واخيراً الحماية القانونية لكبار السن من سوء المعاملة.

كلمات مفتاحية: الحقوق، كبار السن، قانون الإمارات، القانون الدولي.

المقدمة

إن موضوع حقوق الإنسان بوجه عام وكبار المواطنين[1] على وجه الخصوص من الموضوعات الهامة والحساسة، التي لا يزال النقاش حولها مستمر على المستويين المحلي والدولي، لكونها تمس الفرد والأسرة والمجتمع ككل، وقد حرصت معظم المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية إلى جانب التشريعات الوطنية بالنص على ضرورة حماية وضمان حقوق الإنسان وكبار المواطنين تحديدا، والتمتع بها دون الانتقاص منها أو إهدارها بدون وجه حق، تأكيدا على أن تطور المجتمعات وازدهارها ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى الحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته، والضمانات التي تمنح لجميع أفراد المجتمع في التشريعات والقوانين المحلية والدولية، فمتى أريد لأي مجتمع في العالم أن يعيش في أمن وسلام واستقرار؛ فلا بد من الاهتمام والسعي لضمان حقوق الإنسان في مختلف مجالات الحياة[2].

فمن سنن الله في خلقه أنَّ الإنسان يمر بعد مرحلة الشباب والشيخوخة بأصعب مرحلة في حياته وهي مرحلة ما بعد الستين من عمره، إذ يواجه من خلالها تحديات وصعوبات عديدة تتمثل في المصاعب النفسية الناتجة عن التقدم في العمر؛ كسرعة التأثر والغضب تجاه أبسط الأمور التي تناقض رغبته، والشعور بالوحدة والقلق، فضلا عن الضعف البدني وما ينتج عنه سهولة التعرض للأمراض والأسقام ونقص المناعة، والشعور بفقدان المكانة بين أسرته ومجتمعه، وعدم قدرته على الوفاء بالالتزامات المادية تجاه أهله وذويه وغيرها من التحديات[3].

ومن الأهمية والإنصاف في هذا المقام الإشارة إلى؛ أن أهمية ومكانة كبار المواطنين لا تقل عن غيرهم من فئات المجتمع، بل إنهم يعدون من أهم الأسس والقواعد التي يقوم عليها المجتمع. فدورهم ومكانتهم واضح

---

[1] هذا الاصطلاح أطلقته حكومة الإمارات بدلا من كبار السن عام 2019م. انظر: المادة 1 من قانون اتحادي رقم 9 لسنة 2019م بشأن حقوق كبار المواطنين.

[2] صفية بشاتن. 2012م. الحماية القانونية للحياة الخاصة دراسة مقارنة. رسالة دكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مولود معمري، ص107.

[3] مسعودي نسيم. 2019م. حماية المسنين في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري. رسالة ماجستير في قانون الأسرة. جامعة العقيد أكلي محند أولحاج. الجزائر. ص54.

في تماسك الأسرة، وفي تقديم النصح والخبرات والتجارب لكافة الأفراد وفئات المجتمع، فضلا عن الجهد الفكري أو البدني الذي قدموه لوطنهم في مراحل حياتهم المختلفة. وبناء على ذلك، فإن قضية حقوق كبار المواطنين وحمايتهم تعد من القضايا الأساسية في كل المجتمعات الدولية، التي تستوجب الاهتمام التام من قبل الدول على وجه الخصوص، فضلا عن واجب الأبناء والأسرة الديني والإنساني تجاههم عند تعذر المؤسسات والمنظمات الإنسانية في الدولة عن توفيرها[1].

وقد حرصت الدول على أن يتمتع المسنون بحقوق وحريات معينة ومحددة، تختلف من مجتمع لآخر سواء من قريب أو من بعيد ضيقا واتساعا، وذلك تبعا لاختلاف السياسات والمصالح والإمكانات الاقتصادية لكل دولة، وحال الأمر واضح بالنظر إلى الدول العربية، إذ أنه بالرغم من وجود روابط عديدة بينها كاللغة والعادات والدين الإسلامي، إلا أن لكل دولة لها اجتهاداتها في سنّ القوانين والتشريعات التي تتناسب مع طبيعة المجتمع وعاداته وتقاليده وتوجهاته الدينية والفكرية والسياسية والاقتصادية[2].

يجري الاحتفال باليوم العالمي لكبار السن في الأول من أكتوبر (تشرين الأول) سنويًا، الذي اعتمد في عام 2020 شعار (الاحتفال بحقوق كبار السن)، للتأكيد على أن لكبار السن حقوقا على الدولة والمؤسسات والمجتمعات والأفراد جميعا، ويذكر بأهمية حسن التعامل معهم وتأمين الرعاية الوقائية والعلاجية لهم، وتوفير المرافق اللازمة لتلبية احتياجاتهم. وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والأسر والأفراد لتوفير بيئة جيدة لصحتهم ورفاهيتهم؛ وتعزيز تمتعهم بحقوقهم كاملة وتوفير الحياة الكريمة لهم.

وتعدّ تلك المناسبة فرصة؛ لإبراز المساهمات المهمة التي قدمها كبار السن للمجتمع، ولزيادة الوعي بفرص وتحديات الشيخوخة في عالم اليوم، حيث يتم تسليط الضوء على هذه الفئة العمرية واحتياجاتها الصحية. لأجل رفع الوعي بحقوق كبار السن وأهمية الرعاية الصحية لهم، وإيضاح ذلك للجهات المعنية بفئات كبار السن. إضافة إلى نشر ثقافة التشيخ الصحي بين أفراد المجتمع وكبار السن أنفسهم. ودعم الرعاية

[1] علي غنام وصليحة بن عاشور. د.ت. القيم الحضارية في رعاية المسنين في ضوء التشريع الإسلامي والمواثيق الدولية. مجلة تاريخ العلوم. العدد 6.

[2] سعيد الحقباني. 2010م. أحكام المسنين في الفقه الإسلامي. مؤسسة الرسالة العالمية، ص59.

المشتركة بين جميع الجهات المعنية بكبار السن. إلى جانب الاستفادة منهم في خدمة المجتمعات من خلال العمل التطوعي؛ ونقل خبراتهم الثرية ومعارفهم التي اكتسبوها للأجيال الأخرى.

ويُعدّ التعمير من أهم إنجازات البشرية، إذْ يشكل أحد أهم التحديات، ويضع في الوقت ذاته أعباءً إقتصادية وإجتماعية مهمة على كافة الدول. إن نسبة السكان الذين بلغوا عمر الستين ومافوق؛ يتزايد بشكل كبير في كافة أنحاء المعمورة. وستبقى هذه الشريحة العمرية في ازدياد مقارنة بأي فئة عمرية أخرى، بسبب انخفاض الخصوبة وإطالة العمر. من المتوقع أن تزداد أعداد من هم في عمر الستين وما فوق التي بلغت حوالي 600 مليون نسمة في عام 2000م[1].

فمن المنطقي أن يكون للرجال والسيدات الكبار، نفس الحقوق شأنهم شأن جميع شرائح المجتمع. فالجميع ولدوا على قدم المساواة. الأمر الذي لا يتغير مع التقدم في العمر. ورغم ذلك فان حقوق كبار السن بقيت غير مرأية بموجب القانون الدولي. فكبار السن غير معترفٍ بهم صراحة ضمن القوانين الدولية، بالرغم من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحكومات والدول لتأمين وتوفير الحقوق لكافة الناس. وهناك معاهدة دولية واحدة فقط هي: "الإتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم"[2]، التي تحرم التمييز بسبب العمر. هنالك التزامات لكبار السن ضمن خطة عمل مدريد حول التعمير (MIPAA) وتبقى هذه الالتزامات غير ملزمة قانونياً، وبالتالي تفرض واجباً أخلاقياً فقط على الحكومات لتنفيذها.

مشكلة الدراسة

لا شكَّ إنَّنا نعتبر أن العمر الطويل نعمة كبرى، لكنه بسبب تأثيرات تحولات اقتصادية واجتماعية؛ صارت الشيخوخة تشكل تحديا للمسيرة البشرية في كثير من الدول. فالأقطار النامية ومن خلال اتجاه العالم نحو

[1] الوزنه، طلعت حمزه. 2000م .أرقام وحقائق عن المسنين في العالم. المملكة العربية السعودية، وزارة العمل والشئون الاجتماعية. ص23.

[2] إبراهيم الغزاوي. 2013م. حماية حقوق الإنسان أثناء مرحلة الانتقال المجتمعي. ملتقى الأطر القانونية والرقابة القضائية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة. القاهرة، ص58.

التمدن، والمجتمع الصناعي وما يصحبه من تغيرات، أدى إلى الشعور بضرورة التخطيط لمواجهة تحدي المسنين الكبير في نظرهم، ومواجهة الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية لأنماط الأمراض والضعف الناتجة عن الشيخوخة.

لقد تعرضت فرص كبار السن في عيش حياة كريمة، للهدر والضياع، نتيجة أسباب عديدة لعل من أبرزها:

(١) التغيرات السكانية نتيجة ازياد أعداد كبار السن في المجتمعات وارتفاع نسبتهم بين السكان، بشكل زاد من الأعباء الاقتصادية والمالية والاجتماعية المطلوبة لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لهم، بحيث عجزت كثير من المجتمعات عن توفيرها.

(2) ارتفاع معدلات الأعمار بشكل كبير ومتسارع، بشكل أثقل كاهل صناديق مؤسسات المتقاعدين المسؤولة عن تقديم إعانات الضمان الاجتماعي لكبار السن، وزيادة أعباء الكلف المالية.

(٣) تفكك الروابط الأسرية وضعف المنظومة القيمية، بشكل تسبب في أهدار قيم الاحترام والتراحم والألفة داخل الأسرة، مما زاد في حالات إهمال كبار السن من قبل أفراد أسرهم، وجعلهم عرضة للضياع[1].

(٤) تنامي تصورات سلبية في كثير من المجتمعات تجاه كبار السن، ترى فيهم فئة عمرية (عديمة الجدوى) تحمل المجتمع تكاليف وأعباء لا ترجى منها فوائد ايجابية للمجتمع، مما دفع بالسياسات التي تستهدف هذه الفئة إلى مرتبة متدنية من الأهمية[2].

لذا رأت المنظمة الدولية إزاء هذه المشكلة المتفاقمة ضرورة الاهتمام بالجوانب الحياتية المهمة للمسنين، التي تتمثل في: الأمن الاقتصادي والمالي للمسنين، و تعليمهم المستمر لمواجهة مشاكل الحياة. فقضية المسنين تُعد مشكلة حقيقية لدى القوانين الغربية والدولية، بحسب النظرة المادية السائدة، فالذي لا ينتج عندهم يُعد مشكلة حقيقية تهدد المجتمع.

[1] بلخير سديد. 2006م. الحماية الجنائية للرابطة الأسرية في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري دراسة مقارنة. رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية. جامعة الحاج لخضر. باتنة، ص93..

[2] مسعودي نسيم. 2019م. حماية المسنين في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري. رسالة ماجستير في قانون الأسرة. جامعة العقيد أكلي محند أولحاج. الجزائر، ص74.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي أولت اهتمامها الكبير بضرورة حماية حقوق كبار المواطنين وحرياتهم، وقامت بوضع الضمانات القانونية التي تمنع الإنتهاك والإساءة إليهم من قبل الأفراد أو الجماعات أو السلطات الحكومية، وذلك بإصدار قانون اتحادي رقم 9 لسنة 2019م بشأن حقوق كبار المواطنين. وبالرغم من ذلك فقد برزت عدة إشكالات تستلزم التوضيح والمناقشة والبحث أهمها: حداثة هذا القانون الصادر والذي يترتب عليه توضيح مدى نجاعته وفعاليته في الردع والزجر عند وقوع ممارسات تضمنت الإساءة إليهم أو الانتهاك لحقوقهم تعمدا أو خطأ، سواء من ناحية الآليات أو الإجراءات أو العقوبات الورادة فيه[1].

وجاءتْ المادة 26 "تضاعف العقوبات الواردة بهذا القانون في حالة العود"، حيث أنها لم توضح المعايير الأخرى في تقدير العقوبة كجسامة المخالفة أو تعددها فضلا عن مراعاة الظروف المخففة والمشددة للعقوبة، إضافة إلى ذلك مدى توافق تلك الأحكام والنصوص الواردة في القانون لغايات الشريعة الإسلامية ومبادئها، بالإضافة إلى مدى قدرة القانون وشموليته في تنظيم واحتواء الحالات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية وحماية الحقوق الخاصة بكبار المواطنين، الأمر الذي يستدعي الوقوف على حقيقة الضمانات والحقوق الورادة في القانون ومدى فعاليته على أرض الواقع، وبيان أن الحماية الحقيقية والفعلية لحقوق الإنسان لا تتحقق إلا بضمان ممارسات الأفراد لكافة حقوقهم في مختلف مجالات الحياة دون انتهاك أو إساءة أو نقصان.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

[1] لمياء علي الزرعوني. 2019م. الآليات الدولية للرقابة على حماية حقوق الإنسان بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية. المجلد 16. العدد1، ص41..

أ. بيان الحماية القانونية للمسنين في القانون الدولي.

ب. عرض حماية المسنين بموجب القانون الدولي الإنساني.

ت. مناقشة ضمانات حقوق كبار المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدراسات السابقة

بالنظر إلى الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع، فإنَّ أقرب ما وجده الباحث في هذا المجال من دراسات هي:

من أهم الدراسات التي لها صلة بموضوعنا هذا، دراسة بعنوان "الضمانات الدستورية والجنائية لحقوق الإنسان وحرياته العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة"[1]، فقد بدأ الباحث بذكر المصدر الإماراتي لحقوق الإنسان وحرياته، وتوضيح ما ورد في الدستور لعام 1971م من حقوق ومبادئ عامة، ومن ثم سلط الضوء على جمعية الإمارات لحقوق الإنسان بذكر الاختصاصات وتكوين مجلس الإدارة وغيرها، بعد ذلك اهتم الباحث بتوضيح الضمانات القانونية لحقوق الإنسان وحرياته العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلا عن الرقابة على دستورية القوانين، والضمانات الجنائية لحقوق الإنسان وحرياته العامة. وهذه الدراسة مشابهة لدراستنا الحالية في جوانب عديدة، إلا أن الدراسة الحالية تتميز في جوانب أخرى عديدة، إذ سيتم توضيح ماهية حقوق كبار المواطنين الوارد في القانون الصادر سنة 2019م، إضافة إلى بيان موقف الشريعة الإسلامية والقانون الإماراتي الصادر تجاه حقوق كبار المواطنين، والمقارنة بينهما من حيث الأحكام والمبادئ والعقوبات والاجراءات الجزائية، كما سيتم توضيح مدى فعالية القانون الإماراتي في المنع من الانتهاك أو التعدي على حقوق كبار المواطنين، وهو ما سيتم استدراكه وإضافته في دراستنا الحالية.

[1] عبد العظيم عبد السلام، وسالم جروان. 2009م، *الضمانات الدستورية والجنائية لحقوق الإنسان وحرياته العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة*. أكاديمية الشرطة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ومن الإسهامات الجيدة التي تناولت هذا الموضوع بحث بعنوان "الآليات الدولية للرقابة على حماية حقوق الإنسان بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة"[1]، حيث قامت الدراسة بتسليط الضوء على موضوع رقابة تنفيذ الالتزام بحماية حقوق الإنسان وحرياته على المستوى الدولي، فضلا عن آليات الحماية العالمية والمشتملة على آليات أجهزة دولية (منظمة الأمم المتحدة) وأخرى أقليمية، ومن ثم تحدثت عن آليات التعاقدية الدولية لحماية حقوق الإنسان، مع الإشارة إلى دور الإمارات العربية المتحدة في ذلك. وتعد هذه الدراسة مهمة لدراستنا الحالية من جهة توضيح الآليات الدولية وبيان دور الإمارات في حماية الحقوق، إلا أن هناك عدة أجزاء ونقاط أساسية لم تتناولها الدراسة السابقة خصوصا ما يتعلق بتوضيح ضمانات حقوق كبار المواطنين في القانون الإماراتي، وبيان موقف الشريعة الإسلامية والقانون تجاه ذلك والمقارنة بينهما، فضلا عن بيان مدى فعاليتها في حماية حقوق كبار المواطنين من أي انتهاك أو إساءة.

وأيضا بحث بعنوان "الأسس والمبادئ العامة لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة من منظور شرطي"[2]، إذ بين المؤلف من خلاله مفهوم حقوق الإنسان ومراحل التطور التاريخي لها، وخصائص مرحلة جمع الاستدلال، فضلا عن بيان واجبات مأمور الضبط القضائي ودور وزارة الداخلية في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى ذكر حقوق المتهم أثناء مرحلة جمع الإستدلال والآثار المترتبة عليها في حالة عدم مراعاتها. ورغم أن هذه الدراسة تعد ذات أهمية لبحثنا خصوصا ما يتعلق بالآليات الإجرائية، إلا أن دراستنا الحالية تتميز بعدة جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة السابقة، وهي توضيح ماهية ضمانات حقوق كبار المواطنين في القانون الإماراتي، وبيان موقف الشريعة الإسلامية والقانون تجاه ذلك، وبيان مدى فعالية القانون ونجاعته في المنع من وقوع أي تعد أو إساءة.

---

[1] لمياء علي الزرعوني. 2019م. "الآليات الدولية للرقابة على حماية حقوق الإنسان بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة". *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية*. المجلد 16. العدد1.

[2] عبد الله المليح. 2010م، *الأسس والمبادئ العامة لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة من منظور شرطي*. الشارقة: مركز بحوث الشرطة.

بحث بعنوان: "International Human Rights Law and the Protection of the Elderly in Europe"[1]، ناقش مجتمع الشيخوخة في العصر الحاضر والتطورات المستمرة التي أثرت على حقوقهم، خصوصا ما يتعلق بقانون حقوق الإنسان وحقوق كبار السن تحديدا، ومن ثم تحدث عن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى مرونة القوانين المتعلقة بحقوق كبار السن، وذلك في النظم الإقليمية بشكل عام، بعد ذلك ركز في توضيح حماية كبار السن في النظام الأوروبي لحقوق الإنسان. وتعد الدراسة السابقة مختلفة عن الدراسة الحالية من حيث التركيز على الأنظمة الأوروبية تحديدا، وسيحاول الباحث الاستفادة في الجوانب الأخرى المرتبطة بالدراسة الحالية، واستدراك الجوانب الأساسية كمسألة ضمانات حقوق كبار المواطنين في دولة الإمارات، والقيام بمقارنة ما بين موقف الشريعة الإسلامية والقانون الإماراتي المتعلق بحقوق كبار المواطنين، فضلا عن توضيح مدى فعالية هذا القانون ونجاعته في أرض الواقع من حيث المنع من وقوع أي انتهاكات أو إساءات لحقوقهم.

كما تناولت الموضوع دراسة بعنوان "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان"[2]، حيث تمحورت الدراسة حول مبحثين أساسيين؛ الأول: في بيان دور المنظمات غير الحكومية في ترقية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال عقد الندوات والمؤلفات والإعلام، والمساهمة في تطوير حقوق الإنسان كالقيام بأدوار استشارية وصياغة المواثيق والمعاهدات الدولية. والثاني: في بيان دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان من خلال توضيح الآليات للحماية كإصدار التقارير والتدخل الميداني للمنظمات الدولية والمشاركة مع الأمم المتحدة والوكالة المتخصصة لحماية حقوق الإنسان؛ وهذه الأمور مهمة للدراسة الحالية؛ غير أن هناك قضايا أخرى مهمة لم تتناولها الدراسة السابقة، وهو ما سيتم استدراكها في الدراسة الحالية كتوضيح ضمانات حقوق كبار المواطنين، وبيان موقف الشريعة الإسلامية والقانون الإماراتي إزاءها

[1] Tonolo, Sara. 2018. "International Human Rights Law and the Protection of the Elderly in Europe". *Medicine, Law & Society*. Vol 11. No 2. October. PP 107-120.

[2] طهراوي فهيمة وبلقاسم أحمد. 2018م. "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*. عدد 10. مجلد2.

والمقارنة بينهما، بالإضافة إلى بيان مدى فعالية القانون الصادر على أرض الواقع، ومناقشة أهم العقبات والتحديات التي تقف أمام تحقيق ذلك.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذا البحث على المناهج الآتية:

أ. المنهج الاستقرائي؛ حيث يحاول الباحث استقراء النصوص القانونية والشرعية ذات الصلة بموضوع الدراسة، فضلا عن تتبع آراء العلماء والباحثين المختصين ووجهات نظرهم فيما يتصل بمفردات ومسائل الموضوع.

ب. المنهج التحليلي؛ فبعد الجمع والتتبع والنظر في النصوص وآراء العلماء والباحثين المختصين، سيقوم الباحث بتحليلها ونقدها للوصول إلى نتائج وغايات الدراسة.

ت. المنهج المقارن؛ القيام بإجراء مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الإماراتي بشأن حقوق كبار المواطنين من حيث المبادئ والأهداف والأحكام.

ومن خلال المنهج الوصفي المقارن، تم مناقشة وعرض الموضوع في ثلاثة مطالب، الأول: الحماية القانونية للمسنين في القانون الدولي، والثاني بعنوان؛ حماية المسنين بموجب القانون الدولي الإنساني. أما المطلب الثالث فقد جاء بعنوان: ضمانات حقوق كبار المواطنين في دولة الإمارات العربية.

المطلب الأول: الحماية القانونية للمسنين في القانون الدولي:

لقد تنوعت المصطلحات المستخدمة لوصف كبار السن في الوثائق الدولية، حيث شملت مصطلحات: (كبار السن، والمسنين، والأكبر سناً، وفئة العمر الثالثة، والشيخوخة). وهذه المصطلحات تشمل الأشخاص الذين بلغوا من العمر (60) سنة فأكثر، وذلك وفقا للإدارات الإحصائية للأمم المتحدة. كما أطلق مصطلح "فئة العمر الرابعة" للدلالة على الأشخاص الذين يزيد عمرهم على (80) عاما (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1995). وقد وقع اختيار اللجنة العالمية للأمم المتحدة على مصطلح "كبار السن" وهو التعبير الذي استخدم في قراري الجمعية العامة رقم (5/47 و98/48) واعتبر أكبر المصطلحات دقة.

ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى تعريفات بعض العلماء المتخصصين للمسن، حيث عرف علماء الطب المسن بأنه هو: "كل من تجاوز سن الشباب وتظهر عليه حالة من التدهور الصحي والإدراكي مع ضعف عام لوظائف الأعضاء الحيوية للجسم" [1]. وعرف علماء الخدمة الاجتماعية المسن بأنه هو: "كل من تعدى سن الخامسة والستين واقتصر القدرة على تيسير انشطته الحياتية ويتطلع إلى عون المؤسسات الاجتماعية"[2].

ويقترن وصول الإنسان إلى مرحلة الشيخوخة مع جملة تغيرات، تطرأ على شخصه وحالته النفسية، وعلاقاته بالبيئة المجتمعية التي يعيش فيها، (الأسرة والمجتمع). ويترتب على ذلك أن تنشأ لديه (احتياجات خاصة)، لا بد من تلبيتها لتمكينه من الاستمرار في الحياة، مما يستدعي إقرار سياسات وبرامج تنفيذية، بغية تلبية هذه الاحتياجات، وتوفير القدر الضروري من الحماية المؤطرة بإطار قانوني لشخص المسن ومصالحه المالية والاجتماعي[3].

لذا بات من الضروري أنْ تعني حماية المسنين؛ توفير الاحتياجات الخاصة والمتطلبات المميزة للمواطنين من كبار السن. وتوجب قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان الاعتراف بالشخصية القانونية للإنسان، حيث تعتبر ذلك حقاً لكل شخص. فكثير من الوثائق الدولية وأغلب دول العالم التزمت في دساتيرها الداخلية بمقررات الأمم المتحدة، ونصت على حقوق الإنسان بالمفهوم الذي تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[4].

---

[1] عبد الفتاح عثمان، ود. علي الدين السيد، 1997. الخدمة الاجتماعية مع الفئات الخاصة "الشيخوخة والمسنين"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص53.

[2] عبد الفتاح عثمان، ود. علي الدين السيد، 1997. الخدمة الاجتماعية مع الفئات الخاصة "الشيخوخة والمسنين"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص54

[3] الياس، يوسف. 2012م. الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون: دراسة قانونية تحليلية مقارنة. سلسلة الدراسات الاجتماعية العدد (٦٩)، المنامة، مملكة البحرين، ص21.

[4] إبراهيم الغزاوي. 2013م. حماية حقوق الإنسان أثناء مرحلة الانتقال المجتمعي. ملتقى الأطر القانونية والرقابة القضائية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة. القاهرة، ص69.

وقد أسست المادة السادسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لذلك، بالنص على أن: (لكل إنسان، أينما وجد، الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية). كما أكدت المادة السادسة عشرة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية مضمون النص الوارد في الإعلان، حيث جاء فيها: (إن لكل فرد الحق في أن يعترف به كشخص أمام القانون). وهذان النصان لا يقصران الحق المشار إليه فيهما على فئة أو طائفة معينة من البشر، ولم يشترطا لحصول الإنسان عليه أي شرط، ولم يقيداه بأي قيد، ولهذا فهو من الحقوق اللصيقة بالإنسان، بغض النظر عن أي من الأوصاف التي يمكن أن يوصف بها[1].

ومصطلح حماية المسنين هذا يشمل خدمات مثل المساعدة المعيشية، والرعاية النهارية للبالغين، والرعاية طويلة الأجل، ودور التمريض غالبًا ما تشير إلى الرعاية الإقامية، ورعاية المسنين، والرعاية المنزلية. بسبب انتشار رعاية المسنين بشكل واسع دوليًا، فضلًا عن التفريق بين وجهات النظر الثقافية على المواطنين المسنين، فلا يمكن أن تقتصر على ممارسة واحدة. على سبيل المثال، العديد من الدول في قارة آسيا تستخدم رعاية للمسنين مؤسسة حكوميًا نادرة جدًا، ويفضلون الطرق التقليدية في رعاية الشباب من أفراد الأسرة[2].

وتؤكد رعاية المسنين على المتطلبات الاجتماعية والشخصية للمواطنين من كبار السن، الذين يحتاجون إلى بعض المساعدة في أداء الأنشطة اليومية والعناية بالصحة، ولكن لمن يرغب في التقدم في السن مع الحفاظ على كرامته. وهو تمييز هام، في أن تصميم المساكن، والخدمات، والأنشطة، وتدريب الموظفين، ينبغي أن يكون محط اهتمامها العملاء بحق. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن العديد من خدمات رعاية المسنين حول العالم تتم بشكل تطوعي غير مدفوع الأجر.

وعند الحديث عن الشيوخ والمسنين يقصد بهم الأشخاص الذين يبلغون من العمر 65 سنة فما فوق، وتصاحب مرحلة الشيخوخة العديد من التغيرات البدنية، بعضها ظاهر ومرئي؛ كالتغير في المظهر الخارجي للشخص المسن الذي يطرأ على جلده ووجهه ويديه، والنقص في كثافة الشعر وتغير لونه، كما تؤدي

[1] الياس، يوسف. 2012م. الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون: دراسة قانونية تحليلية مقارنة، ص23.

[2] فيصل محمد. 2003م. الرعاية الأسرية في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة اجتماعية نفسية ميدانية في إمارة أبو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ص28.

التغيرات البدنية إلى ضعف حواس النظر والسمع عند المسن وقد يحتاج إلى الاستعانة بمعينات النظر (النظارات) والسمع (السماعات) لتعويض النقص في هذه الحواس. أما الجانب الآخر من التغيرات فهو غير مرئي، لأنه يصيب الأعضاء الداخلية من جسم الإنسان كهيكله العظمي وأحشائه الداخلية كالقلب والجهاز التنفسي، والأجزاء الأخرى من الجسم التي تطرأ عليها كلها تغيرات الانحدار في القدرة مع تقدم العمر .كما تضعف عنده أيضاً الحواس الأخرى، وخاصة حاسة الشم والذوق[1]. هذا ولم يحدد المؤتمر الدبلوماسي لسنة 1949 أية سنة معينة لتمييز شريحة المسنين هذه، وترك ذلك لممارسات الدول، التي ترى أنَّ سن 65 سنة معقولا عادة سن التقاعد في كثير من الدول[2].

لقد كانت أول محاولة لوضع مشروع إعلان حول حقوق الأشخاص المسنين سنة 1948 بمبادرة من الأرجنتين، وقد تم عرض المشروع على الجمعية العامة في نفس السنة، لكن هذه الجهود لم تتوج إلّا في سنة 1982 بانعقاد مؤتمر دولي حول موضوع "حماية حقوق وحريات الأشخاص المسنين". وخلال تلك السنة نظمت الأمم المتحدة في فيينا "الجمعية العاملية حول الشيخوخة"، التي قامت بإعداد برنامج عمل دولي حول الأشخاص المسنين يتكون من 62 توصية تكفل ضمان جميع الحقوق لهم في حالة النزاع المسلح: (سكن، بيئة، صحة، الأمن الأجتماعي ...). وقد كرس القانون الدولي حماية الشيوخ والمسنين من أثار القتال ومن تعسفات السلطة العسكرية والمدنية باعتبارهم أشخاصا مدنيين لا يشاركون في العمليات العدائية[3]. كما خصصت لهم الاتفاقية الرابعة لسنة 1949 حماية خاصة باعتبارهم يشكلون طائفة من المدنيين الأكثر هشاشة وضعفا في المجتمع (المادة 18 من الاتفاقية).

[1] الياس، يوسف. 2012م. الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون: دراسة قانونية تحليلية مقارنة. ص31.

[2] فرانسوا كريل، 1999. المسنون في حالات النزاع المسلح. كلمة نائب مدير العمليات في الصليب الأحمر الدولي، سبتمبر/أيلول، هلسنكي، ص6.

[3] صفية بشاتن. 2012م. الحماية القانونية للحياة الخاصة دراسة مقارنة. رسالة دكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مولود معمري، ص33.

وقد تلا ذلك في عام 1991م توقيع الجمعية العامة للأمم المتحدة على مبادئ لرعاية كبار السن، تحقق لهم مفهوم الاستقلالية، والمشاركة، والرعاية، والرضى الشخصي، والكرامة. ثم عقد في أكتوبر من نفس العام لأول مرة اليوم الدولي للمسنين، وفي عام 1999نظمت الجمعية العامة للأمم المتحدة: العام الدولي للمسنين من أجل المبادئ الأساسية لهم، ومحاولة تنمية الاتجاهات والقدرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعنوية للمسنين في القرن القادم، ووعدت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجعل عام 2001م العام الدولي للمسنين ولتطبيق المفاهيم على الواقع في الألفية الثالثة[1].

يعد وجود المسنين بين ضحايا المنازعات المسلحة ظاهرة جديدة نسبيا إذ تعود فقط إلى الحرب العالمية الثانية التي حصدت حياة ملايين من المدنيين. وفي الواقع فإن من بين الـ 50 مليون شخص الذين قتلوا في تلك الحرب كان هناك 26 مليون عسكري و24 مليون مدني. وعلى الرغم من عدم وجود تصنيف إحصائي للضحايا وفقا لفئاتهم، إلا أنه ليس هناك أي شك في أن المسنين قد دفعوا ثمنا ثقيلا، مثلهم مثل النساء والأطفال[2].

وقد أقر المجتمع الدولي في عام 1949 اتفاقيات جنيف الأربع، ومن بينها اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب. وتتضمن هذه الاتفاقية نصين يذكران المسنين على نحو صريح.

وقد ارتفعت نسبة المدنيين بين الضحايا في المنازعات المسلحة التي وقعت منذ إقرار اتفاقيات جنيف الأربع حيث وصلت إلى 90% في بعض الحالات. ويرجع السبب الأساسي لهذه الظاهرة الخطيرة إلى وجود سبل ووسائل جديدة للحرب ذات آثار عشوائية غير تمييزية. كما ظهرت أنماط جديدة من المنازعات تضع

[1] الوزنه، طلعت حمزه. 2000م .أرقام وحقائق عن المسنين في العالم. المملكة العربية السعودية، وزارة العمل والشئون الاجتماعية، ص19.

[2] موسى، غادة. 2003. الأطفال في النزاعات المسلحة. مجلة الطفولة والتنمية العدد 9 ،)مجلد 3، خريف 2003، ص62.

الجيوش النظامية في مواجهة جماعات حرب العصابات. وفي ظل هذا النمط يقع المدنيون فريسة للقتال، ويُتَّهَمون من كلا الجانبين بدعم الخصم ويتعرضون بالتالي للانتقام.

وقد جاء البروتوكولان الإضافيان اللذان اعتمدا في 1977 استجابة لهذا الوضع الجديد، إذ أكملا اتفاقيات جنيف لعام 1949، وخاصة من خلال توفير مزيد من الحماية ا لقانونية للمدنيين، وبالتالي للمسنين.

وعندما نستعرض محتوى الصكوك الدولية والإقليمية، بشأن حقوق الأشخاص كبار السن[1]؛ نجد أن أبعادها هذه الحقوق تتمثل في الآتي:

أ. إن للأشخاص كبار السن جميع الحقوق التي تدخل في مفهوم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فهم يتمتعون بجميع الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على قدم المساواة مع الأشخاص من الفئات العمرية الأخرى، ودون تمييز.

ب. إن الدول التي قبلت الالتزام بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، ملزمة بأن تلائم تشريعاتها وممارساتها الوطنية، على نحو يجعلها متوافقة مع هذه الأحكام ومنسجمة معها. في ظل متابعة الهيئات الدولية المعنية وفقاً للإجراءات المحددة في الصكوك الدولية ذات العلاقة .

ت. الاهتمام الواسع بتمكين كبار السن من التمتع بالحقوق التي أقرها لهم القانون الدولي لحقوق الإنسان،

لذلك اتجه الجهد الدولي على مدى زمني أربعة عقود، إلى السعي لتحسين إمكانيات كبار السن وتمتعهم بحقوقهم التي يقرها لهم القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتركز هذا الجهد في ثلاثة اتجاهات[2] هي:

الأول: عني بشكل أساس في حمايتهم من جميع أشكال الإهمال وإساءة المعاملة والعنف، وعمل على إتاحة الفرصة لهم للعيش في بيئة أسرية ومجتمعية ملائمة. إلى جانب بذل المساعي الجادة لتغيير التصورات النمطية السلبية لدى المجتمع عن فئة كبار السن.

---

[1] الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وثيقة رقم: HRI/CORE/TLS/2007 16 July 2007

[2] العمران، هالة. 1992م. التوافق عند المسنين، في (رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة). البحرين: المكتب التنفيذي لدول الخليج العربي، ص62.

الثاني: تمكين كبار السن من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحديداً بالحقوق المتعلقة بالعمل وبالضمان الاجتماعي ضمن مستوى معيشي كافٍ، وبالحق في التعليم والثقافة. لأجل تحويل هذه الفئة إلى ما سمي بـ (الشيخوخة النشطة). بحيث تتاح لهم الفرص للمشاركة في الحياة العامة للمجتمع، إضافة إلى تمكينهم من الحصول على الرعاية الاجتماعية والصحية التي يحتاجون إليها.

الثالث: اهتم الجهد الدولي بتحديد الآليات الكفيلة بتحقيق هذه الغايات، من خلال السياسات والخطط والبرامج التي تؤمن بلوغ هذا الغرض.

المطلب الثاني: حماية المسنين بموجب القانون الدولي الإنساني

لم يقام القانون الدولي الإنساني على أساس الفئات المختلفة للأفراد، بل إنه يوفر الحماية لجميع الأشخاص غير المشاركين في الأعمال العدائية، أي المدنيين والأشخاص الذين لم يعودوا يشاركون في القتال (كالجرحى والمرضى والأسرى وضحايا السفن الغارقة من المقاتلين).

ولكن ذلك لا يعني أن القانون الإنساني لا يضع في الحسبان الضعف الخاص لبعض الفئات من السكان واحتياجاتهم الخاصة، بل إنه يشمل في الواقع – إلى جانب القواعد التي تنص على الحماية الخاصة للنساء والأطفال – على نصوص تتعلق بالمسنين[1]. إذْ توفر الحماية للمسنين في القانون الدولي الإنساني بصفتهم مدنيين أساسا، وهي حماية عامة تنص عليها اتفاقية جنيف الرابعة، مع وجود قواعد أكثر تحديدا تنطبق في ظروف معينة. ومن حسن الحظ أن تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة لم يمتد ليشمل المسنين،

[1] الزمالي، عامر. 2007. القانون الدولي الإنساني والإسلام. مصر: منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ص7.

لذلك لم تكن هناك حاجة للنص على حماية خاصة في حالة مشاركتهم في الأعمال العدائية، أو لإدخال نصوص تتعلق بالمسنين في اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة الأسرى[1].

ولا ينص القانون الدولي الإنساني على السن الذي يُعتبر عنده المرء مسنا، ولكن شرح اتفاقية جنيف الرابعة يشير إلى ذلك إذ ينص على" :لم يتم تحديد من هو "الشخص المسن"، فهل يُفهم هذا على أنه من تجاوز الخامسة والستين كما ينص على ذلك مشروع استكهولم؟ لقد امتنع المؤتمر عن ذكر سن محدد، وفضل أن يترك ذلك لتقدير الحكومات. ويبدو أن الخامسة والستين حد معقول، وهي غالبا سن التقاعد، وهي أيضا السن التي يطلق فيها سراح المدنيين المحتجزين لدى القوى المتحاربة".

حماية المدنيين المسنين:

نصت اتفاقية جنيف الرابعة على: "ومع مراعاة الأحكام المتعلقة بالحالة الصحية والسن والجنس، يعامل جميع الأشخاص المحميين بواسطة طرف النزاع الذي يخضعون لسلطته، بنفس الاعتبار دون تمييز ضار على أساس العنصر أو الدين أو الآراء السياسية"[2].

كما يظهر مبدأ المساواة في المعاملة جنبا إلى جنب مع الاستثناء المتاح على أساس السن في المادة 16 من الاتفاقية الثالثة. وهناك أيضا عدد من الأحكام الأخرى التي تنص على أخذ السن في الحسبان،

[1] سنجر، ساندرا. 1991. حماية الأطفال في حالة النزاع المسلح. مقال منشور في الإنترنيت، ص5.

[2] فرانسوا كريل، 1999. المسنون في حالات النزاع المسلح. كلمة نائب مدير العمليات في الصليب الأحمر الدولي، سبتمبر/أيلول، هلسنكي، ص8.

وبخاصة المواد 44 و45 و49 من الاتفاقية الثالثة، والمواد 85 الفقرة 2، والمادة 119 الفقرة 2 من الاتفاقية الرابعة.

وتشتمل اتفاقية جنيف الرابعة على الحكمين الآتيين، اللذين يقدمان حماية خاصة للمسنين، وهما:

الفقرة 1 من المادة 14: " يجوز للأطراف السامية المتعاقدة في وقت السلم، ولأطراف النزاع بعد نشوب الأعمال العدائية أن تنشئ في أراضيها، أو في الأراضي المحتلة إذا دعت الحاجة، مناطق ومواقع استشفاء وأمان منظمة بكيفية تسمح بحماية الجرحى والمرضى والعجزة والمس نين والأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والحوامل وأمهات الأطفال دون السابعة" .

المادة 17: " يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق" .

المطلب الثالث: ضمانات حقوق كبار المواطنين في دولة الإمارات العربية

رسم دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، ملامح الصورة الكلية لحقوق الإنسان في المنظور الوطني للدولة[1]، ومنه يستشف مدى انسجام هذا المنظور مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي الفقرات الأتية عرض لأحكام هذا الدستور، بقدر تعلقها بحقوق كبار السن وحمايتهم.

المساواة وعدم التمييز في الحقوق: حين نص على الحقوق والحريات الأساسية التي تقر للمواطنين، وأقر مبدأ عاماً يقضي بوجوب (المساواة) في هذه الحقوق بين المواطنين[2]. واعتبار مبدأ المساواة من بين الدعامات الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم. والمقصود بالمساواة المقرة في نصوص الدستور هو (المساواة أمام القانون)، أي المساواة بين من تتماثل مراكزهم أو صفاتهم القانونية في الحقوق والواجبات العامة، وقرن مبدأ المساواة بين المواطنين بحظر (التمييز) فيما بينهم وتقرر هذا الحظر صريحاً في دستور الإمارات[3]. فإذا وقفنا عند تفسير هذا النصوص الذي أورد حظر التمييز، لوجب القول بعدم جواز التمييز في الحقوق والحريات

[1] الباب الثاني من الدستور الإماراتي بعنوان: الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد. المواد ١٣ . ٢٤.

[2] المادتان (14 و25) من الدستور الإماراتي.

[3] المادة (25) من الدستور الإماراتي.

العامة المقررة للمواطنين استنادا إلى (السن)، مما يعني حماية كبار السن وتمكينهم من ممارسة الحقوق والحريات الأساسية بفاعلية على قدم المساواة مع الفئات العمرية الأخرى.

الأسرة ودورها في رعاية كبار السن: أضفى الدستور أهمية كبيرة للغاية على الأسرة ومكانتها في البناء المجتمعي، حيث وصفها دستور الإمارات (المادة ١٥)، بأنها أساس المجتمع. وأن قوام الأسرة (الدين والأخلاق وحب الوطن)، وتتيح العبارات الواردة في النص الإمكانية لأن تؤسس عليها مواقف أسرية تجاه كبار السن، تقوم على التكافل الاجتماعي والرحمة والاحترام، في إطار مفاهيمها المستمدة من الشريعة الإسلامية. وقد تضمن الدستور الإماراتي (المادة ١٥)، على أن (يكفل القانون كيان الأسرة، ويصونها ويحميها من الانحراف).

حق كبار السن في العمل: أقر كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادتان ٢٣ و٢٤)، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد ٦ و٧ و٨) هذا الحق وجعلاه من الحقوق الأساسية للإنسان، وأوردا العديد من الأحكام الخاصة به، خلاصتها: إن العمل حق لكل شخص دون تمييز. للشخص الحق في اختيار العمل الذي يؤديه. ولا يثير التنظيم الدولي لحق الإنسان في العمل أي شك في سريان أحكامه على كبار السن. ويأتي ضمن هذا الاتجاه الدستور الإماراتي (المادة ٢٠): (يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه، ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له). بذلك ذهب إلى تحديد التزام الدولة بالسعي إلى تمكين الشخص من العمل (التزام ببذل عناية)، وليس بتمكينه منه. وحيث أن التقدم في السن، لا يمس بذاته أهلية الشخص؛ فإن كبار السن يحتفظون بأهليتهم التي تمكنهم من إبرام عقود عمل، ما لم تكن هذه الأهلية قد أعترضها عارض أو أكثر من عوارض الأهلية[1].

حق كبار السن في التعليم: يبدو الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقر في العام 2004 متقدم على الصكوك الدولية في معالجته حق الإنسان في التعلم، في مختلف المراحل العمرية المتقدمة. حيث نصت المادة (٤١/٦) منه على أنْ: (تضمن الدول الأطراف، الآليات الكفيلة بتحقيق التعليم المستمر مدى الحياة لكل المواطنين، ووضع خطة وطنية لتعليم الكبار)، وبذلك يكون الميثاق قد استجاب للتحول الجذري في مفهوم حق الإنسان في التعلم في مجتمع يتطور فيه العلم والتقانة بمعدلات متسارعة. فدستور دولة الإمارات (المادة ١٧) نص على إلزامية التعليم في مرحلته الابتدائية، ومجانيته في جميع المراحل. نصت المادة على أن (يضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية).

حق كبار السن في المشاركة في الحياة العامة: كفل دستور دولة الإمارات (المادة ٣٣)، حق الاجتماع السلمي للمواطنين. وأقرّتْ (المادة ٣٣) منه على حق المواطنين في تكوين الجمعيات. ونصتْ (المادة 35) على حق المواطنين في إشغال الوظائف العامة.

حق كبار السن في الحصول على دخل يكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية: حرصت الصكوك الدولية التي عنيت بحقوق الأشخاص كبار السن، على تمكين الأشخاص من هذه الفئة العمرية من حقهم

[1] فيصل محمد. 2003م. الرعاية الأسرية في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة اجتماعية نفسية ميدانية في إمارة أبو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ص44..

في أن يكون لهم دخل يكفي لتغطية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم. اعتمدت هذه الصكوك الدولية (تحقيق الشيخوخة المأمونة) هدفاً تسعى إليه، وذلك كوسيلة للقضاء على فقر كبار السن (مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، 1991). وقد نصَّ الدستور الإماراتي (المادة ١٦): (يحمي المجتمع الأشخاص العاجزين بسبب الشيخوخة، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع، وتنظم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور). حددت دولة الإمارات وسائل ضمان الدخل في مرحلة الشيخوخة بـ: (المساعدات العامة/ الضمان الاجتماعي) و(التأمين الاجتماعي). ويلاحظ هنا، أن أياً من دساتير دول مجلس التعاون الخليجي، لم يتضمن نصاً يوجب أن يكون الدخل الذي يحصل عليه الشخص في مرحلة الشيخوخة كافياً لتوفير مستوى معيشة كاف له ولأفراد أسرته[1]. وأخذ قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية الإماراتي رقم (٧) لسنة 1999 حين عرفت مادته الأولى، صاحب العمل لأغراض هذا القانون بالجهات الحكومية التي تستخدم موظفين وعاملين لديها. وفي القطاع الخاص على أنه: كل شخص طبيعي أو اعتباري، يستخدم عمالاً مواطنين، لقاء أجر أياً كان نوعه. وأخضع هذا القانون لأحكامه، العاملين لدى كل من الجهات الحكومية وأصحاب العمل في القطاع الخاص الذين يستخدمون عمالاً مواطنين تحديداً.

حق كبار السن في الرعاية الصحية: بخلاف حقوق الإنسان الأخرى، تعاملت الصكوك الدولية بشأن حقوق الإنسان، مع الحق في الرعاية الصحية بحذر شديد، مراعية في ذلك الصعوبات والأعباء المالية والإدارية. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان خلا من نص خاص يقر للشخص بهذا الحق، واكتفى بالإشارة إليه في المادة (١/٢٥) منه، حيث ورد فيها (أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة، كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته)، دون أن يفرض أية التزامات على الدولة لتوفير الرعاية الصحية لمواطنيها. لكنَّ الفقرة (١) من المادة (٣٩) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان تقدمت في مضمونها على نص العهد الدولي، حين نصتْ: (تقر الدول الأطراف بحق كل فرد في المجتمع في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، وفي حصول المواطن مجاناً على خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وعلى مرافق علاج الأمراض دون أي نوع من أنواع التمييز). وقد اعتبر دستور الإمارات (المادة ١٩) منه على توفير الرعاية الصحية التزاماً على الدولة لمصلحة مواطنيها، حيث نصت على أن الدولة (تكفل/ توفر) هذه الرعاية

[1] الياس، يوسف، مرجع سابق، ص149.

للمواطنين، وهذا ينطوي على إقرار ضمني بحق المواطنين في هذه الرعاية. وبهذا يكون التزامها في هذا الشأن بالوصف القانوني (التزاماً بتحقيق غاية)[1].

الرعاية الإيوائية لكبار السن: نلاحظ أنَّ الاتجاهات الدولية المعاصرة حول رعاية كبار السن، تتخذ منحى يجعل الإيواء في مؤسسات الرعاية، الخيار النهائي لرعاية المسن، فلا يؤخذ به إلا إذا انعدمت فرص الرعاية الأخرى، وفي مقدمتها الرعاية الأسرية، والرعاية الذاتية المستقلة. مع تقديم الدعم للأسرة لتمكينها من رعاية مسنيها، وللمسن لرعاية نفسه متى كان ذلك ممكنا[2]. إذْ لا تعد إشكالية المأوى للمسن قد حلَّت بمجرد توفير مكان لإقامته، فالمأوى بالنسبة لكبير السن ليس مجرد مكان للإيواء، وإنما يجب أن يكون مكاناً تتوفر فيه الراحة النفسية للمسن، وتيسر عليه الحركة داخله، وأن يتمكن من التنقل والاتصال بالبيئة الخارجية، وإبعاد العزلة عنه. في دولة الإمارات: جعلت المادة (6/26) من قرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2008 بشأن وزارة الشؤون الاجتماعية، من بين مهام ومسؤوليات إدارة التنمية الأسرية؛ (تشجيع المسنين على المشاركة المجتمعية).

الحماية القانونية لكبار السن من (سوء المعاملة): تضمّنَ إعلان مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (1991) بندين، جاء في البند (17): ينبغي تمكين كبار السن من العيش في كنف الكرامة والأمن، ودون خضوع لأي استغلال أو سوء معاملة، جسدياً أو ذهنياً. وفي البند (18): ينبغي أن يعامل كبار السن معاملة منصفة، بصرف النظر عن عمرهم أو نوع جنسهم أو خلفيتهم العرقية أو الأثينية، أو كونهم معوقين أو غير ذلك، وأن يكونوا موضع التقدير بصرف النظر عن مدى مساهمتهم الاقتصادي. وبناء على ذلك،

[1] لمياء علي الزرعوني. 2019م. الآليات الدولية للرقابة على حماية حقوق الإنسان بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية. المجلد 16. العدد1، ص34.

[2] فيصل محمد. 2003م. الرعاية الأسرية في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة اجتماعية نفسية ميدانية في إمارة أبو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ص70.

فإن كبار السن في دولة الإمارات يحظون بكل الحماية التي تقررها قوانين العقوبات/ الجزاء للحق في الحياة وسلامة الجسم. وأن يعاقب من يرتكب أي جريمة تعد مساساً بهذا الحق بالعقوبات التي تقررها القوانين[1].

المصادر والمراجع:

إبراهيم الغزاوي. 2013م. حماية حقوق الإنسان أثناء مرحلة الانتقال المجتمعي. ملتقى الأطر القانونية والرقابة القضائية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة. القاهرة.

بلخير سديد. 2006م. الحماية الجنائية للرابطة الأسرية في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري دراسة مقارنة. رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية. جامعة الحاج لخضر. باتنة.

توفيق خوجة. وعواد الخطابي. 2000م. لمحات عن الرعاية الصحية للمسنين في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والمأمول. المكتب التنفيذي لمجلس وزارة الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي.

جودت عبد طه. 2018م. حماية النساء والأطفال والشيوخ في الشريعة والقانون الدولي. المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة. مجلد 1. عدد1.

سالمة عبد الله الشاعري. 2012م. الرعاية الاجتماعية للمسنين وفق الشريعة الإسلامية. دار الحمة للتوزيع والنشر.

سعيد الحقباني. 2010م. أحكام المسنين في الفقه الإسلامي. مؤسسة الرسالة العالمية.

صفية بشاتن. 2012م. الحماية القانونية للحياة الخاصة دراسة مقارنة. رسالة دكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مولود معمري.

طهراوي فهيمة، وبلقاسم أحمد. 2018م. دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مجلة العلوم السياسية والقانون. عدد 10. مجلد2.

[1] أنظر المواد (332 – 339) من قانون العقوبات الاماراتي.

عبد الرزاق البدر. 2011م. حقوق كبار السن في الإسلام. ط1. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

عبد العظيم عبد السلام، وسالم جروان. 2009م، الضمانات الدستورية والجنائية لحقوق الإنسان وحرياته العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. أكاديمية الشرطة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

عبد الله المليح. 2010م، االأسس والمبادئ العامة لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة من منظور شرطي. الشارقة: مركز بحوث الشرطة.

عبير التميمي ومحمد القضاة. 2012م. حق المسن في رعاية الأسرة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. مجلد 8. عدد1.

علي غنام وصليحة بن عاشور. د.ت. القيم الحضارية في رعاية المسنين في ضوء التشريع الإسلامي والمواثيق الدولية. مجلة تاريخ العلوم. العدد 6.

فيصل محمد. 2003م. الرعاية الأسرية في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة اجتماعية نفسية ميدانية في إمارة أبو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

لمياء علي الزرعوني. 2019م. الآليات الدولية للرقابة على حماية حقوق الإنسان بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية. المجلد 16. العدد1.

مسعودي نسيم. 2019م. حماية المسنين في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري. رسالة ماجستير في قانون الأسرة. جامعة العقيد أكلي محند أولحاج. الجزائر.

ناصر العود. وعبد العزيز غريب. 2007م. الحماية الاجتماعية لكبار السن. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.